

## النظام السياسي في تونس أمام مفترق الطرق

صلاح الدين الجورشي \*

طلب مني أن أجيب في هذا البحث عن السؤال التالي: "ما هي الفرص المتاحة في تونس التي من شأنها أن تفتح المجال نحو ممارسة ديمقراطية قد تفضي إلى احتمال التداول على السلطة"؟ وهو سؤال أصبح في الفترة الأخيرة يطرح بالحاح من قبل المهتمين بالشؤون التونسية، ولكنه يشغل أيضا الكثير من التونسيين، وخاصة نخبة السياسية.

### العالم العربي بين الحراك والعجز الديمقراطي

فالذي حصل في المغرب منذ اقتحام تجربة حكومة التناوب التي قادها السياسي والحقوقي عبد الرحمن اليوسفي، قد غير معطيات كثيرة في هذا البلد الذي عاش لفترة طويلة ظروفًا صعبة في عهد الملك الحسن الثاني، عرفت بـ"سنوات الرصاص". وما يجري في مصر اليوم، رغم كل النقد الذي توجهه المعارضة لنظام الحكم، يعتبر حالة غير مسبوقة في هذا البلد منذ أن استولى الضباط الأحرار على السلطة عام 1952.

قبل الاقتراب من الشأن التونسي ومحاولة فهم وضعيته الدقيقة والمثيرة للجدل، يجب تقديم ملاحظة عامة تخص المنطقة العربية برمتها. فالذي يلقي نظرة متفحصة على الخارطة السياسية والاجتماعية في العالم العربي لا يستطيع أن ينكر أن المنطقة تشهد منذ سنوات تغيرات محورها المطالبة بالإصلاح والدفع في اتجاهه. قد تكون الاستجابة محدودة وبطيئة ومتفاوتة من بلد لآخر، لكن المشهد اليوم مختلف بالتأكيد عما كان عليه قبل عشرين عاما.

حتى السعودية، التي عادة ما توصف بالبلد المحافظ جدا على جميع الأصعدة، تشهد بدورها حراكا

## تونس: حالة نموذجية لإقامة تجربة ديمقراطية

تونس غير بعيدة عن هذا المناخ الإقليمي، وإن كانت مطالب الإصلاح السياسي قد طرحت منذ السبعينات، وتكثفت خلال الثمانينات. وإذا كان سقف الحرية في تونس منخفض مقارنة بدول عربية أخرى، إلا أن ما يميزها هو كونها تتوفر على عدد من الشروط التي يمكن أن تؤهلها نظريا لكي تؤسس لديمقراطية "نموذجية" في المنطقة.

ويمكن الإشارة بإيجاز لبعض هذه الشروط:

### عراقة النزعة الإصلاحية لدى النخب التونسية.

تعود دعوات الإصلاح في تونس إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر. ومع خير الدين التونسي، تطورت النزعة الإصلاحية إلى مستوى محاولة بلورة مشروع سياسي قائم على تأصيل فكري ومسعى لتأطير المرحلة التاريخية. وقد استمرت هذه الجهود خلال النضال الوطني ضد الاستعمار، الذي اتخذ أشكالا متعددة، من بينها الجبهة الثقافية. وبالرغم من الجدل الذي لا يزال يدور حول تقييم مرحلة حكم بورقيبة، إلا أنه من المؤكد بأن تونس انخرطت منذ عهده في مشروع حدثي غير الكثير من معالم بناها التقليدية، وجعل منها بلدا يطمح للاندماج في العالم المعاصر. وتكاد تجمع مختلف الأطراف حول الاعتقاد بأن بورقيبة أسس دولة حديثة متأثرة بالنمط الأوروبي، لكنها لم تكن ديمقراطية في نظام حكمها.

### وجود طبقة وسطى ممتدة :

كانت تونس تبدو بلدا يتمتع بحالة استقرار اجتماعي وسياسي ملحوظ. هذا ما كانت تجمع عليه مؤسسات التمويل الدولية، وتؤكد معظم التقارير الإعلامية التي أنجزت عن تونس خلال الخمسة عشر سنة الماضية. لكن ذلك لم يكن يخفي مظاهر الصراع وتعارض المصالح أو مؤشرات الحيف الاجتماعي وسوء توزيع الثروة الوطنية. ويعود الفضل في هذا "الاستقرار" الظاهري - ليس فقط للسياسة الأمنية

داخليا ينمو يوما بعد يوم، ويخترق تدريجيا مختلف فئات المجتمع وشرائحه ومؤسساته، وسيكون له بالتأكيد تداعيات هامة وعميقة في مستقبل الأيام. فلا يمكن أن يقلل أحد من حجم التأثيرات الضخمة التي ستترتب عن أي تغيير جوهري يحصل في السعودية على كامل المنطقة العربية، وفي مقدمتها دول الجوار.

لكن مع أهمية هذه المتغيرات البطيئة، فإن نسبة الشك لا تزال عالية في صفوف النخب والمراقبين كلما تم الخوض في مسألة مستقبل الإصلاح الديمقراطي في البلاد العربية.

فكأن لهذا الحراك سقف لا يمكن تجاوزه، ما أن تقترب منه قوى التغيير، حتى تدفعها عوائق خفية نحو التراجع إلى الخلف، مما يجعل من فرضية التوصل إلى تحقيق التداول السلمي على السلطة فرضية مستبعدة في الأفق المنظور. المتشائمون جدا يذهبون إلى حد القول بأن المنطقة العربية تبدو وكأنها ملقحة ضد الديمقراطية، على الأقل خلال الحقبة التاريخية الراهنة التي لا يقدر على وضع مساحة زمنية قصوى لها. فحتى لبنان الذي عادة ما يعجب به الديمقراطيون العرب، يشكك الديمقراطيون اللبنانيون في ديمقراطيته، ويصفه سليم الحص بكونه "بلد فيه كثير من الحرية قليل من الديمقراطية".

وبما أن العالم العربي لا يزال خاليا من أي دولة يمكن تصنيفها ضمن الدول الديمقراطية، أصبح من اللازم البحث عن الأسباب العميقة التي تجعل من هذه المنطقة خاضعة بالضرورة لمنطق الاستثناء في مجالات عديدة وفي مقدمتها اكتساب مقومات ديمقراطية مستقرة ودائمة. فاللافت للنظر أن تراكم الحريات لا ينتج في الدول العربية ديمقراطية أو تحولا ديمقراطيا، وإنما أقصى ما يفرزه هو انفتاح سياسي مؤقت وهش.

الاجتماعية والسعي للحيلولة دون حدوث انفجارات كبرى شبيهة بتلك التي حدثت في عهد الرئيس بورقيبة خلال الثمانينات ( 26 كانون الثاني/ يناير 1978، وانتفاضة الخبز في 3 كانون الثاني/ يناير 1984 ). لكن هذا الاستقرار الظاهري، لم يتمكن من أن يخفي حجم الفوارق القائمة بين الشريط الساحلي لتونس وبين المدن الداخلية. هذه الفوارق التي بدأت في السنوات الأخيرة تولد حالات احتقان شديدة، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أحداث الحوض المنجمي التي استمرت أكثر من ستة أشهر عجزت خلالها مختلف وسائل القمع عن إيقافها، وكذلك التحركات الشعبية التي اندلعت في صائفة سنة 2010 بمنطقة بنقردان الواقعة على الحدود التونسية الليبية. حدث ذلك رغم أن تونس تعتبر من الدول العربية القليلة التي أنجزت خطوات هامة في اتجاه تحقيق أهداف الألفية التي وضعتها الأمم المتحدة. وتتمتع البلاد أيضا بنخبة تقنية وإدارية جيدة، مقارنة بغيرها. وهو ما يفسر ثقة المؤسسات الدولية في قدرة تونس على إقامة اقتصاد سوق نشيط، باعتبار ذلك الشرط الآخر الذي يدافع عنه أصحاب الطرح الليبرالي، ويرونه ملازما لأي بناء ديمقراطي.

### انعدام وجود مخاطر خارجية على أمن البلاد وسيادتها

تونس بلد صغير ومحدود الثروات الطبيعية، اختار منذ تأسيس دولة الاستقلال أن ينتهج سياسة انفتاح على جيرانه وعلى محيطه الإقليمي والدولي. وبالرغم من حالة المشاحنة القائمة بين بعض دول المنطقة، إلا أن النظام التونسي يسعى باستمرار إلى المحافظة على علاقات جيدة مع جميع دول المغرب العربي، وأن يلعب دورا دافعا نحو التخفيف من حدة الخلافات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على استقرار البلاد. كما تتمتع تونس ونظامها بدعم سياسي واقتصادي من قبل العديد من الدول الغربية، وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول الاتحاد الأوروبي. ويشكل هذا الحزام الخارجي الأمن عاملا آخر مساعدا على تحقيق إصلاحات

الخانقة التي طبقت بتوسع شديد منذ استلام الرئيس بن علي السلطة على إثر انقلاب قام به صبيحة السابع من تشرين الثاني/نوفمبر 1987 والتي خفقت الحريات إلى حد كبير - وإنما لوجود طبقة وسطى تأسست عبر مراحل، ولأسباب تاريخية وسياسية. وبالرغم من أن التغييرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد التونسي منذ مطلع السبعينات قد أثرت بوضوح على بنية هذه الطبقة، وأضرت بعديد المكاسب التي حصلت عليها في مراحل سابقة، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يستمر تطورها وتمدها خلال العشرين سنة الماضية. فهي لا تزال تشكل عاملا رئيسيا في استقرار النظام والدولة والمجتمع، ووجودها يشكل شرطا مهما في تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي وسلس.

### تقدم ملحوظ في مجال حقوق النساء

تتمتع النساء في تونس بأوضاع قانونية واجتماعية متقدمة، مقارنة بمعظم الدول العربية والإسلامية، وذلك بفضل مجلة الأحوال الشخصية التي صدرت بعد أشهر قليلة من استقلال تونس. كما سجل حضور النساء في مختلف أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي نسبا مرتفعة، وإن بقي ذلك محكوما بالكم على حساب النوع. فالمكاسب التي حصلت عليها النساء في تونس بقيت ورقة سياسية يستعملها نظام الحكم في سياقات مختلفة. لكن مع ذلك، فإن الخبرات التي حصلت عليها التونسيات تجعل منهن رافدا هاما لتحقيق مشاركة ديمقراطية واسعة وفعالة، إذا توفر لهن المناخ الملائم، وتم السماح لهن بممارسة حقوقهن السياسية بدون وصاية.

### سياسة اقتصادية ليبرالية حذرة.

تنتهج الحكومة سياسة اقتصادية ملتزمة بتوجيهات البنك الدولي. ومنذ أن تعرض النظام السابق لهزات اجتماعية حادة خلال السبعينات والثمانينات، أصبح الحكم يتجنب المغامرة واتخاذ خطوات متسارعة. وهو ما ساعده إلى حد ما على التحكم في الأوضاع

## الانفراد بالسلطة والقرار

المفارقة أن هذه العوامل وغيرها، بدل أن تساعد على تسريع عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، جعلت نظام الحكم يزداد محافظة وانفرادا بالقرار، ويتوسع في آليات احتكار السلطة، ويهيمن على تفكيره السياسي اعتقاد بأنه قادر على الاستمرار في إدارة الشأن العام منفردا حاضرا ومستقبلا. فهو رافض لأي صيغة من صيغ إشراك الآخرين في القرار وفي السلطة. ومما شجعه على هذا المنحى، ضعف الحركة النقابية التي كانت في بعض المراحل السابقة تلعب دور القوة الموازية والمعدلة لجنوح الحزب الحاكم نحو الإنفراد بوضع السياسات، إلى جانب الأزمة الهيكلية التي دخلتها الحركة الطلابية منذ سنوات طويلة.

لكن مع استنفاد المبررات الدستورية لتجديد العهدة الرئاسية للرئيس بن علي، بدأت الأسئلة تطرح حول مستقبل نظام الحكم. كان يفترض أن تكون دورة 2009 هي الأخيرة نظرا لوجود فصل في الدستور ينص على أن السن الأقصى للترشح إلى منصب رئاسة الجمهورية هو 75 عاما. ولكن مؤشرات عديدة أكت نية بن علي للترشح لولاية أخرى. وقد عبرت بعض أحزاب المعارضة وجهات أخرى عن خشيتها من أن يتجه الحكم نحو تكريس "الرئاسة مدى الحياة". كما طالبت بعض هذه الأطراف بإطلاق "حوار وطني شامل ومسؤول يهدف التوصل إلى حلّ مؤسسي لمسألة التداول على السلطة، وفتح أفق الإصلاح السياسي"<sup>1</sup>.

## في الدستور آلية واضحة لانتقال السلطة

عالج الدستور التونسي مسألة انتقال السلطة. ورغم الانتقادات التي توجهها بعض أحزاب المعارضة إلى الدستور بسبب التعديلات الكثيرة التي أدخلت عليه بدوافع سياسية، إلا أنه لا ينص على رئاسة مدى الحياة سواء تصريحاً أو تلميحاً. لقد كان ذلك

سياسية عميقة وهيكلية، وهو ما شجعت عليه تلك الدول الحليفة لتونس والصديقة لنظام الحكم. فاتفاقية الشراكة التي وقعتها تونس مع الاتحاد الأوروبي منذ مطلع التسعينات، أعطت في بندها الثاني أهمية خاصة للإصلاح السياسي واحترام الحريات. كما يعتبر ذلك شرطا من شروط حصولها على مرتبة الشريك المتقدم. وقد صدرت عديد التصريحات من قبل كبار المسؤولين الأمريكيين، في مناسبات متعددة، تضمنت انتقادا للسلطة في مجال الحريات وتشجيعا للنظام التونسي على اتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه الإصلاح السياسي. وهي انتقادات على أهميتها لم تبلغ درجة ممارسة الضغط الفعلي على نظام الرئيس بن علي. ولهذا السبب لم يأخذها النظام مأخذ الجد.

## نظام يبدو قويا رغم تعدد ثغراته

عادة ما تخشى الأنظمة الضعيفة من أن تقدم على إصلاحات سياسية يمكن أن تستغلها المعارضة ضدها، وأن تزيد من إضعافها. وهو أمر غير وارد في الحالة التونسية. فالمراقبون مجمعون تقريبا على القول بأن نظام الحكم في تونس، ولأسباب تاريخية وأخرى ذاتية، يتمتع بقوة ملحوظة، أو هكذا يبدو سواء من حيث صلابته بنيته الداخلية، أو من حيث امتداده داخل مختلف الفئات الاجتماعية. وحتى يبدو النظام قويا وصارما كان يركز على الدور المحوري الذي لعبته أجهزة الأمن في إدارة الشأن العام على حساب مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع بما في ذلك الحزب الحاكم. كما عمل النظام على كسب ولاء وتعاطف الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة، وذلك عن طريق عدد من الإجراءات الرامية إلى تخفيف أعباء الفقراء. لكن رغم هذه الجهود، فإن الفوارق بين الطبقات أو الجهات بقيت هامة ومؤشرة عن احتمال حدوث انفجارات اجتماعية شبيهة بما حصل في ثورة الخبز عام 1984. وهو ما يفسر فشل السلطة في احتواء مظاهر الاحتقان الاجتماعي ببعض الجهات المحرومة.

<sup>1</sup> أنظر على سبيل المثال البيان الذي صدر عن حركة التجديد.

تتأثر كثيرا بأوضاعه الشخصية، بما في ذلك حالته الصحية. لكن بن علي ذهب في هذا الاتجاه إلى أقصى درجات الانفراد بالقرار.

ومن هذه الزاوية، حاولت أطراف المعارضة منذ سبعينات القرن الماضي أن تفك الارتباط بين الدولة والحزب، وبالتالي بين الدولة ورئيس الجمهورية، باعتبار أن الدولة هي الأصل الدائم، في حين أن الثاني هو الفرع المحكوم بالتغير والتحول، وهو ما تجلى بوضوح في نهايات عهد الرئيس بورقيبة عندما أصيب بالخرف، فتعطلت أجهزة الدولة وتوقفت عن أداء دورها. وهذا ما يخشى تكراره في عهد الرئيس بن علي، إذا ما تمسك بالبقاء، ولم يفتح المجال أمام الشباب لتجديد الحياة السياسية.

### عوامل مؤثرة في مستقبل النظام السياسي

ستكون السنوات الأربع القادمة حاسمة في تحديد مستقبل النظام السياسي في تونس، وذلك نظرا لتعدد المؤشرات الدالة على نهاية مرحلة تاريخية. وسيكون ذلك مرهونا إلى حد كبير بتبلور العوامل الثلاثة التالية:

أولاً، الكيفية التي تنتظر بها مكونات النظام إلى مستقبل الحكم والدولة. لقد بقي الرئيس بن علي يمثل محور الإجماع بين مختلف الأطراف الفاعلة في السلطة ولدى الأوساط المتحالفة مع النظام، وذلك رغم الصراع الخفي بين مختلف مكونات هذه الأوساط. وهو ما يفسر عدم وجود منافس معلن له من داخل دوائر الحكم، إضافة إلى استمرار قدرته على إدارة البلاد رغم ما قيل كثيرا عن أوضاعه الصحية، والدور المتزايد لزوجته في أنشطة الدولة. وبما أن بعض أطراف المعارضة أرادت أن تستبقي الأحداث، فكتفت تساؤلاتها حول الأفق الدستوري لمرحلة ما بعد 2014، وذلك في ضوء أخبار غير مؤكدة ولا معروفة المصادر تزوج لأسماء يرى البعض أنها قد تشكل بدائل في المرحلة القادمة، فوجئ الجميع في الصيف الماضي بانطلاق حملة مبكرة لجمع توقيعات يناشد أصحابها الرئيس بن

خطأ سياسيا جسيما تم ارتكابه في عهد الرئيس بورقيبة، وكاد أن يؤدي بنظام الحكم وبالبلاد إلى كارثة حقيقية. ولهذا سارع الرئيس بن علي من أجل كسب ثقة النخبة السياسية بعد توليه السلطة إلى تصحيح ذلك الخطأ، بإلغاء الفصل الذي كاد يدفع بالبلاد نحو المجهول. حدد الفصل 57<sup>2</sup> من الدستور كيفية انتقال السلطة "عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام". ووضع لذلك آلية مفادها أن "يجتمع المجلس الدستوري فوراً، ويقرّ الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائه، ويبلغ تصريحاً في ذلك إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فوراً مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوماً وأقصاه ستون يوماً. وإذا تزامن الشغور النهائي مع حل مجلس النواب، يتولى رئيس مجلس المستشارين مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لنفس الأجل". وخلال المدة الرئاسية الوقتية "يتم انتخاب رئيس جمهورية جديد لمدة خمس سنوات، ولرئيس الجمهورية الجديد أن يحل مجلس النواب ويدعو لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها".

الخاصية التي ميزت الحكم في تونس منذ الاستقلال أنه نظام رئاسي، ثم تحول تدريجياً ليصبح رئاسوياً، بمعنى أن رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات واسعة على حساب بقية المؤسسات مثل الحكومة والبرلمان، بما في ذلك الحزب الحاكم. وقد عزز بن علي من صلاحياته خلال الفترة الأولى من حكمه وتدخل في شؤون المؤسسات والأحزاب والمنظمات بشكل مكنه من إضعاف الجميع، وخلق حالة من الفراغ الخطير في الحياو السياسية والمدنية. وبما أن تونس قد عرفت منذ عام 1957 رئيسين لأكثر من خمسين عاماً، فقد احتل كل واحد منهما موقعا محوريا في إدارة شؤون الدولة. فيورقيبة لم يسمح بوجود مؤسسات مستقلة عنه، بل اعتقد بأنه هو الدولة التي تتشخص في ذاته، وهو ما جعل الدولة

<sup>2</sup> نفتح هذا الفصل بالقانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المؤرخ في 25 تموز/جويليه 1988 وبالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002 المؤرخ في 1 حزيران/يون 2002

عديد الكوادر الهامة التي تم تهميشها أو إقصاؤها، ولعلها تنتظر المناسبة لاستعادة دورها. كما أن هذا الحزب يبقى أكبر هيكل سياسي منظم في البلاد، قد لا يستغني عنه أي طرف يريد أن يفكر في المستقبل من داخل النظام، كما أنه لا يمكن التسليم بأن جميع كوادره قد تحولوا إلى مجرد موظفين حسبما يرى البعض. صحيح هو جهاز تعبئة، لكنه يبقى المصدر الأساسي لتجديد النخبة الحاكمة. وربما قد يتضح ذلك أكثر خلال الفترة القليلة القادمة. لهذا فإن الحزب الحاكم مطالب بأن ينقذ نفسه ويجدد قيادته حتى يكون قادرا على الصمود أمام المفاجآت.

**الثاني،** مدى قدرة المعارضة على تغيير موازين القوى لصالحها. فالمؤكد أن سيناريو التمديد لبن علي من شأنها أن تضع البلاد أمام مشكلة عويصة إن أجلا أو عاجلا، وقد تعرض مستقبل النظام السياسي برمته إلى الاهتزاز. لكن الأحزاب بقيت متباينة في مواقفها وقدراتها لمواجهة هذا السيناريو. والمتأمل في الواقع الذاتي لهذه الأحزاب وفي الواقع الموضوعي للمجتمع التونسي، قد يذهب به الاعتقاد إلى أنه لا توجد مؤشرات قوية على وجود نزوع واضح لدى التونسيين نحو سحب الثقة من نظام الحكم، لكن المجتمع التونسي سبق له أن تمرد على نظام الحكم ورموزه بشكل مفاجئ وعاصف، وهو تم فعلا في عهد الرئيس بورقيبة رغم كل الكاريزما التي كان يتمتع بها هذا الزعيم التاريخي.

ورغم التضحيات التي قدمتها بعض أوساط المعارضة، والجهود التي بذلتها لإجبار السلطة على مراجعة سياستها، إلا أن ضعفها البنوي جعل بن علي لا يقرأ لها أي حساب. فأنظمة الحكم لا تأخذ بعين الاعتبار المنافسين الضعفاء، لكن هذه الأنظمة ترتكب بذلك خطأ فادحا بسبب تعميقها للفراغ السياسي، برفضها إدماج معارضيهما أو جزء منهم ضمن المنظومة السياسية.

أحزاب المعارضة - رغم الجهود التي تبذلها بعض فصائلها في محاولة لاستحضار ما يجري على الساحة المصرية - لا تزال ضعيفة، وغير قادرة

على البقاء في السلطة والترشح للانتخابات الرئاسية القادمة التي ستجري بعد أربع سنوات أخرى. ويعتقد أصحاب هذه الحملة بأن مثل هذا السيناريو، الشبيه بالسيناريو المصري مع بقاء الرئيس مبارك، من شأنه أن يضع حدا لأي شكل من أشكال التنافس المحتمل داخل أجهزة الحكم، خاصة بعد أن تمّ في الأشهر الأخيرة تداول بعض الأسماء مثل زوجته أو أحد أصهاره، وبذلك يتم دعم استقرار السلطة والحيلولة دون تصدعها بتوحيد الجميع حول اختيار أوحده، ووضع بقية الأطراف المحلية والدولية أمام الأمر الواقع. واللافت في ذلك أن هذه الحملة لم يبادر إليها الحزب الحاكم، ولا يعني ذلك أنه غير موافق على سيناريو التمديد، إذ صدرت عن لجنته المركزية إشارة في هذا الاتجاه، وإنما فوجئت كوادره بانطلاق الحملة التي لا تزال سابقة لأوانها، وغير معروفة الدوافع والأسباب والخلفيات. فالحزب الحاكم وجد نفسه معرضا لضغوط من قبل عديد مراكز القوى، وهو ما أضعف دوره السياسي، وجعله مجرد واجهة لسلطة خفية.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى غياب حوار مفتوح وصریح داخل أوساط السلطة، وبالأخص في صفوف حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، وهو حوار من شأنه أن يوفر فرصة للاستماع لأصوات تخشى أن تكشف عن مواقفها في أجواء يهيمن عليها الصوت الواحد. فالملاحظ في هذا السياق أن هذا الحزب قد خضع منذ مطلع التسعينات إلى جهود مكثفة من أجل تهميشه، كما أبعدت من صفوفه ومواقفه القيادية أبرز الكوادر التي كانت تتمتع بالنزاهة والكفاءة. ولهذا فإن التحليل الموضوعي يقتضي رصد ما يجري في كواليس هذا الحزب، حيث تبين عديد المؤشرات بأنه يعيش تناقضات عديدة، وفي صفوفه من يفكر بطريقة مغايرة نسبيا للخطاب السائد. صحيح أن الحزب الحاكم لم يعرف خلال العشرين سنة الماضية نشأة تيارات متباينة في أطروحاتها وملتقة حول شخصيات وازنة كما سبق وأن حدث في السبعينات من القرن الماضي، لكن مع ذلك توجد

السياسي ليس من أولويات الحركة النقابية، على الأقل في الوقت الراهن.

**ثالثاً،** العامل الخارجي، والمقصود به الكيفية التي سنتعامل بها الدول الكبرى ذات المصلحة الحيوية في استقرار تونس. وقد كان هذا العامل دائم الحضور، رغم تمسك جميع الأطراف التونسية باحترام سيادة البلاد ورفضها التدخل في شؤونها، لكن الاعتبارات الإستراتيجية وطبيعة السياسة الدولية وتشابك المصالح فرضت تاريخياً أن تكون فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول قرباً من الشأن التونسي، وهذه الأطراف تعمل بصيغ متعددة لكي تبقى تونس ضمن فضاءها الحيوي. وحتى وقوع الأحداث الأخيرة، كانت المعلومات والعديد من المؤشرات، تؤكد على أن باريس وواشنطن متفقتان على الاستمرار في دعم نظام الحكم، اقتناعاً منهما بأنه لا يوجد إلى حد الآن بديل أفضل من الرئيس بن علي. كما أنهما متفقتان على عدم القيام بأي ضغط من شأنه أن يهدد موازين القوى الراهنة، ويفتح المجال لأية مغامرة غير محسوبة. وهما يجعلان على ضرورة الحيلولة دون أن يتحول الإسلاميون إلى قوة مهددة للتوازنات، ويتجلى ذلك بأكثر وضوح لدى الدوائر الفرنسية النافذة. لكن مع ذلك، كانت الجهات الأمريكية تبدو أكثر حرصاً على إقناع النظام بتلبيين مواقفه تجاه معارضيه، ورفع سقف الحريات ولو بشكل جزئي، وذلك حماية للاستقرار، وتجنباً لحالات انسداد الأفق. كما أنهما، أي باريس وواشنطن، كانا يتابعان بدقة ما كان يجري داخل كواليس النظام لاستشراف احتمالات المستقبل قبل أن يقرر كل واحد منهما على حدة دعم الاحتمال الذي يكون في مصلحته، وهو ما كشفتته وثائق ويكيلكس. والمؤكد أن باريس وواشنطن يعملان على أن ألا يكونا تحت رحمة عامل المفاجآت، كما حصل من قبل عندما تمت الإطاحة بالرئيس بورقيبة.

لا يعني ذلك أن القوى الخارجية ستحدد مستقبل النظام السياسي في تونس. لقد سبق أن وجدت نفسها أمام الأمر المقضي في مراحل سابقة. بل هي

بأوضاعها الراهنة على تهديد الحكم، بما في ذلك حركة النهضة المحظورة التي خرجت من مواجهتها مع النظام منهكة وفاقدة للقدرة على استرداد المبادرة، وذلك نتيجة الاختبار القاسي الذي تعرضت إليه، إلى جانب افتقارها لخطة سياسية تجعل منها محاوراً مقبولاً محلياً ودولياً. وما لم تتمكن المعارضة من تنظيم صفوفها، وتوحيد قياداتها، وابتكار الوسائل التي تجعلها مؤثرة في الواقع السياسي، فإنها ستبقى هامشية، ولن يكون لها دور أساسي في عملية الانتقال السياسي الذي سيتم بعيداً عنها دون أن تكون شريكة فيه. فهي ستبقى تنتظر الأحداث لتحاول استثمارها من أجل إثبات دورها.

من المهم أن تكون أحزاب المعارضة جاهزة لتلعب دوراً مؤثراً في الأحداث خلال المراحل الانتقالية، لكن واقعها الراهن لا يزال يفتقر للشروط المطلوبة. مع ذلك، فالمواقف التي تعبر عنها هذه الأحزاب وكذلك منظمات المجتمع المدني، وللتحركات التي تقوم بها، رغم محدوديتها، تأثيرها السياسي على الصعيد الرمزي الذي يبقى هاماً في عملية إضفاء الشرعية على أي سيناريو محتمل. أما بالنسبة للاحتجاجات الاجتماعية التي حصلت في بعض المناطق، والتي لا يستبعد أن تتكرر هنا وهناك، فهي بالرغم من كونها مؤشر على وجود حالات احتقان شعبي في بعض أجزاء من البلاد غير محظوظة، إلا أنها لم تتجاوز إطار ردود فعل مؤقتة ومتفرقة، بإمكان السلطة - إلى حد كتابة هذه الورقة - أن تحتويها بطرق متعددة، بما في ذلك المعالجة الأمنية. وقد تقوم المعارضة بتوظيف هذه الاحتجاجات في خطابها المناهض للحكم، لكنها لم تتمكن حتى الآن من أن تلتحم بها، وتجعل منها قوة سياسية واجتماعية مناهضة للنظام. إلى جانب أن قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل لا تزال حريصة على تجنب التنسيق مع أحزاب المعارضة أو أن تجعل من نفسها طرفاً مناهضاً للحكم في المجال السياسي، كما كان الشأن في عهد القيادي النقابي السابق المرحوم الحبيب عاشور. فالإصلاح

"عجزت" عن إقناع السلطة بتحقيق قدر ولو بسيط من الانفتاح على خصومها، وبالتالي يستبعد أن تحمله بشكل من الأشكال نحو القبول بتسوية مع قوى سياسية من خارجه. فنظام الحكم يشعر بأنه ليس في حاجة إلى مساعدة هذا الطرف أو ذاك، ولكنه في ظل الأزمة الحالية، لم يعد بإمكانه أن يتجاهل الأطراف الخارجية، ولا يأخذ بعين الاعتبار مصالحها وخلفياتها الاستراتيجية. ولهذا يعتمد على مقايضة الأطراف الخارجية من أجل الحفاظ على مصالحها، مقابل التضحية بالحريات وحقوق الإنسان.

السياسية، وأدمج شقا من المعارضة في البرلمان في مطلع التسعينات، قد استنفدت أغراضها، ولم تعد تستجيب للتطورات التي شهدتها البلاد منذ ذلك التاريخ. فتونس اليوم يجب أن تُحكم بطريقة مغايرة، وبرؤية مختلفة تقرر بالحد الأدنى من الإصلاحات السياسية العاجلة. والنظام السياسي أمام خيارين: إما العمل وبسرعة على اكتساب شرعية جديدة، أو الاستمرار في طريق قد يفتح الباب من جديد أمام المجهول.